المحاضرة رقم : 03

نظرية السببية التراكمية الدائرية Curculas and cumulatire causation

أسس هذه النظرية الاقتصادي السويدي جونر ميردال Goner Myrdal عام 1957 ، هذه النظرية ترتكز على دراسة مستويات التنمية في المدن و المراكز الحضرية حيث تختلف من مدينة إلى أخرى ، أي أن التركيز التنموي يكون في مدن و مراكز دون أخرى و حتى في الأقاليم و هذا راجع حسب نظره إلى عملية السببية التراكمية التي فسرها بالحد الأدنى او المستوى المعين من العناصر المحفزة للتنمية التي توفرها المراكز الحضرية لانطلاق العمليات التنموية و استمرارها و تكاثفها بمرور الزمن مما يجعل هذه المدن لها تأثير مستقطب في مجالها و بالتحديد في استقطاب اليد العاملة و حركة رؤوس الأموال و كذا النشاط التجاري و البضائع فتصبح هذه الظاهرة سببا في تباين مستويات التنمية بين المناطق المختلفة .

إن عملية السببية التراكمية في الأقاليم المتطورة أساسها رأس المال المحفز على زيادة الاستثمار و الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل والاستهلاك الذي يرفع من الطلب و يحفز عمليات الإنتاج و الذي يؤدي إلى موجات متتالية من النمو رافعة من درجة استقطاب الموارد المائية و البشرية في هذه الأقاليم و في الأقاليم المجاورة وهو ما يخلق

1 -أثرا مضاعفا في اقتصاديات هذه الأقاليم :

بينما الأقاليم المختلفة التي تغيب فيها مؤهلات التنمية ينخفض فيها رأس المال الموجه للاستثمار وكذا انخفاض الدخل و الاستهلاك و كذا الطلب وهو ما يضاعف من تخلف هذه الأقاليم و يؤدي إلى هجرة منتقاة من هذه الأقاليم لليد العاملة و رؤوس الأموال والبضائع و التجارة و قد أطلق عليها ميردال

2 -الأثار الخلفية السالبة :

إن الأثر المضاعف في اقتصاديات الأقاليم المتطورة يؤدي إلى النمو المفرط للمدن وازدياد وظائفها الحضرية و تعقدها و تضخم اقتصادياتها وصراع التكتلات الاقتصادية فيها مما يؤدي إلى ظهور قوى معاكسة تدفع الأنشطة الاقتصادية إلى إعادة توزيعها خارج المدن وهو ما يخلق شبه توازن في التنمية المكانية بين المراكز و الهوامش وهو ما أطلق عليه ميردال

3 -الآثار الانتشارية الموجبة

التي تكون كحتمية لمجموعة من العوامل الطاردة في المراكز الحضرية والعوامل الجاذبة خارجها (وفرة المواد الخام ، العقار وانخفاض أسعاره ، سهولة التسويق)

إن الآثار الانتشارية الموجبة في الدول النامية ضعيفة جدا أو ما يفسر بالتباين الكبير بين المراكز و الهوامش و كذا أقاليمها كما أن هذه الآثار في الدول المتقدمة ترتبط ارتباطا مباشرا بالسياسة التنموية للدولة ، أي أنها لا تكون تلقائية أو بالشكل المطلوب دون تدخل الدولة .

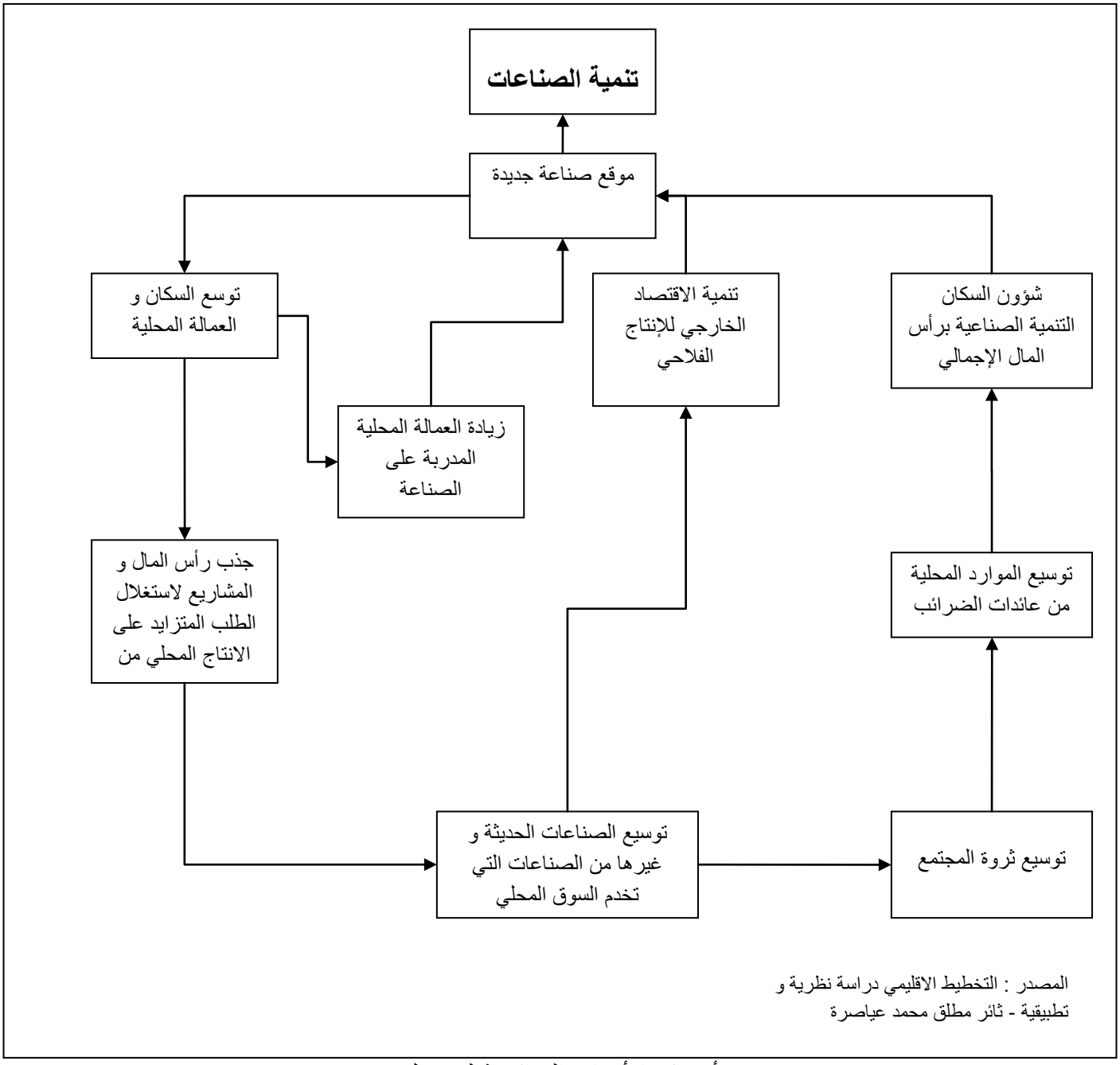

أنموذج الأسباب التراكمية لميردال

نظرية المراكز و الهوامش لفريدمان (النظرية العامة للتنمية القطبية) 1966

ركز في دراسته على التجميع الإقليمي لمجموعة من الأقاليم لإنشاء قطب اقتصادي أو تنموي جديد و هذا بعد انتقاده للنظريات الكلاسيكية كنظرية التنظيم المكاني ونظرية السببية التراكمية لميردال و غيرها .

ركز فريدمان في نظريته على تغير العلاقة التقليدية في ظهور مراكز التنمية في مدن دون الأخرى كما أن هذه المراكز التنموية تكون أكثر تطورا على حساب الهوامش مما يؤدي إلى تضخمها وتخلف هوامشها .

اقترح إيجاد أنشطة اقتصادية في المناطق و الهوامش مكملة للأنشطة الاقتصادية للمراكز و أكد على أن التنمية تخضع لعملية تراكمية ناشئة عن التجديد المستمر الخاضع لسبعة شروط وهي :

1 -الحاجة إلى التجديد (تغير العادات الاستهلاكية ، ظهور أفكار جديدة ، وسائل إنتاج جديدة).
2 -تبادل المعلومات وسهولة الاتصال .
3 -قابلية النظام الاجتماعي للتغيرات المرافقة لعمليات التجديد .
4 -اللامركزية السياسية والاجتماعية.
5 -وفرة الامكانيات والموارد .
6 -القدرة على توفير الموارد البشرية الكافية .
7 -الحوافز الاجتماعية المقدمة .

نموذج التنمية المقترح

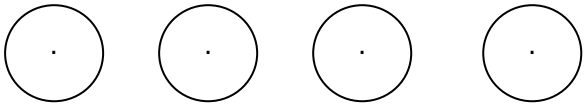

المرحلة الأولى : مراكز هرمية مستقلة

1 -ما قبل الصناعة : مراكز حضرية دون تسلسل هرمي واضح

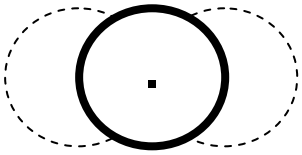

المرحلة الثانية : مركز حضري واحد قوي

2 -مرحلة انتقال تبدأ المنافسة بين المدن و الأقاليم

مما يؤدي إلى ظهور مدينة أو مدينتين بخصائص تنموية كبيرة

تأثير الآثار الخلفية السالبة أقوى من تأثير الآثار الانتشارية الموجبة

المرحلة الثالثة : مركز حضري واحد مع مراكز ثانوية قوية

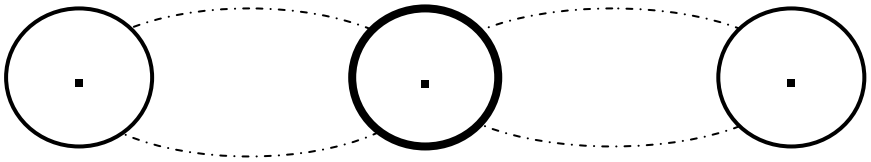

مرحلة صناعية : حيث تتعدد النوى في الهوامش وتترابط المراكز الإقليمية

بالثانوية و تنتشر التنمية في المركز الإقليمي على المراكز الثانوية و تبقى الهوامش الجديدة خارج العملية التنموية

المرحلة الرابعة : نظام وظيفي توافقي من المدن

تترابط المراكز الثانوية بهوامشها وتتعادل الآثار الخلفية السلبية و الآثار

الانتشارية الموجبة ، و يصبح كقطب اقتصادي أو تنموي أطلق عليه فريدمان مصفوفة الأقاليم الحضرية و التي تظهر بالنمو المستمر للتوسع الصناعي و تأثيره على الاقاليم المحيطة به خاصة في المناطق المتروبولية مما يؤدي إلى مصفوفة الأقاليم الحضرية في الدولة .

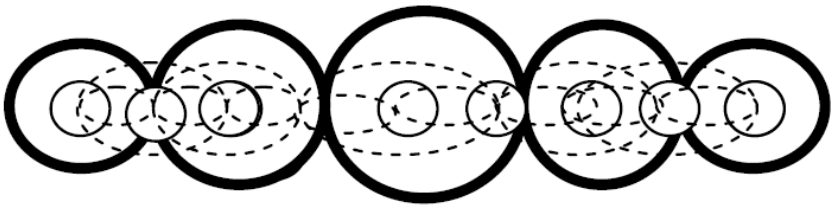

طبقت هذه النظرية سنة 1966 من طرف فريدمان (أ نموذج التجميع الإقليمي) في جويدا غانا في جنوب فنزويلا للحد من التركز الاقتصادي في مدينة كاركاس حيث اعتمد على تجميعه الإقليمي و تنميته على صناعة الحديد و الصلب .

نظرية المحددات: (رولز مالش) بروفيسور بولندي 1963 (أو نظرية العتبات)

اعتمد مالش في نظريته على دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي و تخطيط استعمالات الأرض البعيد المدى حيث افترض أن المدن تواجه محددات معينة لنموها حيث لا يمكن نمو هذه المدن ما لم يتجاوز هذه المحددات أو العتبات إلا باستثمارات ضخمة تسهل من عملية نمو المدن و تخفض كلفة التنمية بعدها ولا ترفع هذه الكلفة إلا بظهور عتبة أخرى جديدة.

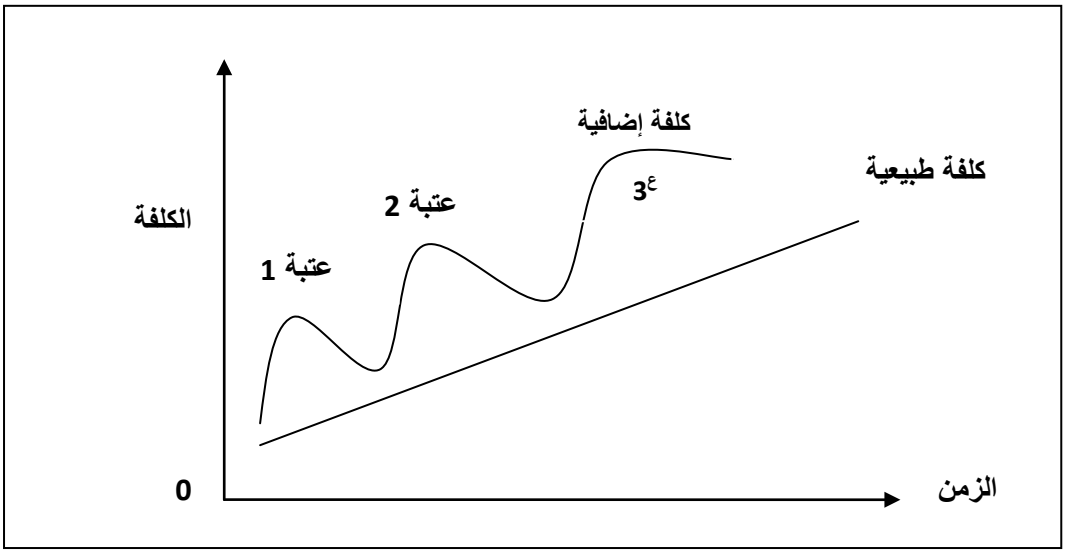

الكلفة الطبيعية: هي الكلف التي لا ترتبط بظروف و خواص الموقع حيث تكون هذه الكلف في البداية مرتفعة لأنها تتضمن جميع الكلف التي تتطلبها المدن في بداياتها بغض النظر عن عدد السكان ثم تنخفض هذه الكلف كلما زاد عدد السكان إلى النقطة التي تمثل الحجم الأمثل للعلاقة بين حجم السكان و الكلفة الطبيعية و إذا زاد عدد السكان عن هذا الحد يعني نشوء النوع الثاني من الكلفة.[1]

[1] ثائر مطلق محمد عياصرة، التخطيط الإقليمي دراسة نظرية و تطبيقية ص 289

الكلفة الإضافية : هي الكلف التي ترتبط بظروف و خواص الموقع و تظهر عندما يزداد عدد السكان عن الحجم الأمثل الأمر الذي يتطلب التوسع الحضري و الذي يقابله مزيد من استعمالات الأرض و التي تواجهها محددات و هذا ما يعني ضخ كلف إضافية لتجاوز هذه المحددات [1]

التكاليف الكلية = التكاليف الطبيعية + التكاليف الإضافية

أنواع المحددات حسب طريقة تجاوزها :

- محددات انتقالية
- محددات متدرجة
- محددات مشتركة

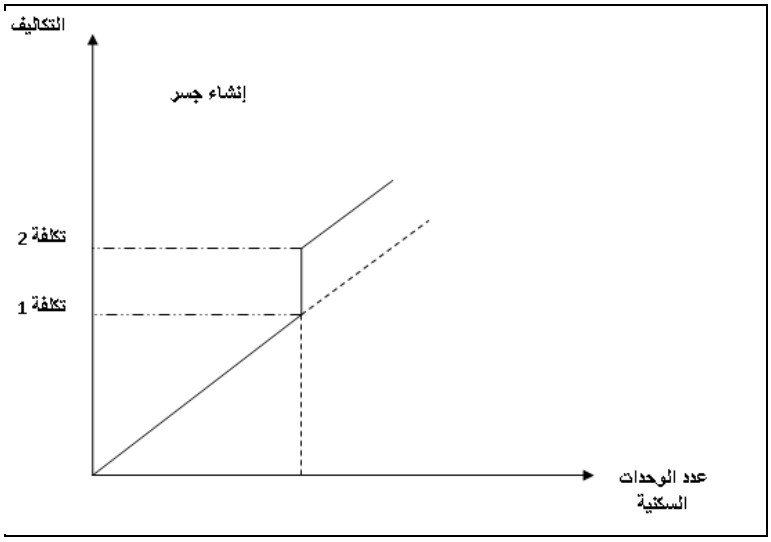

المحددات الانتقالية التي تواجه توسع المدن

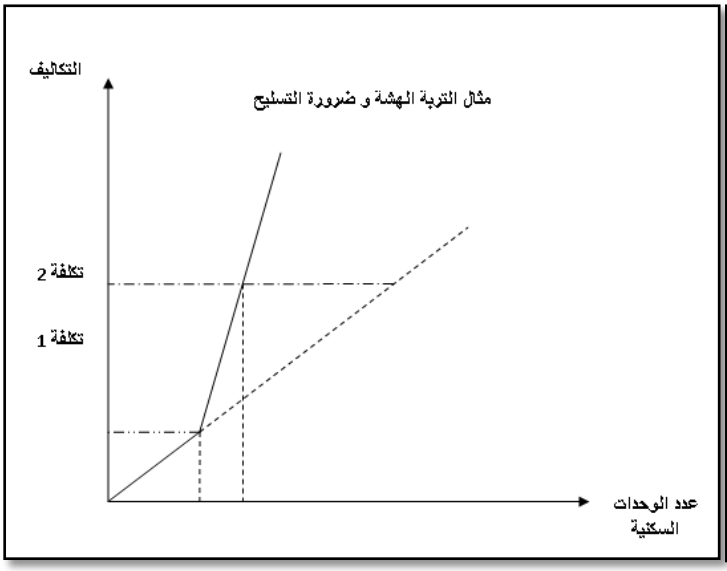

المحددات الانتقالية التي تواجه توسع المدن

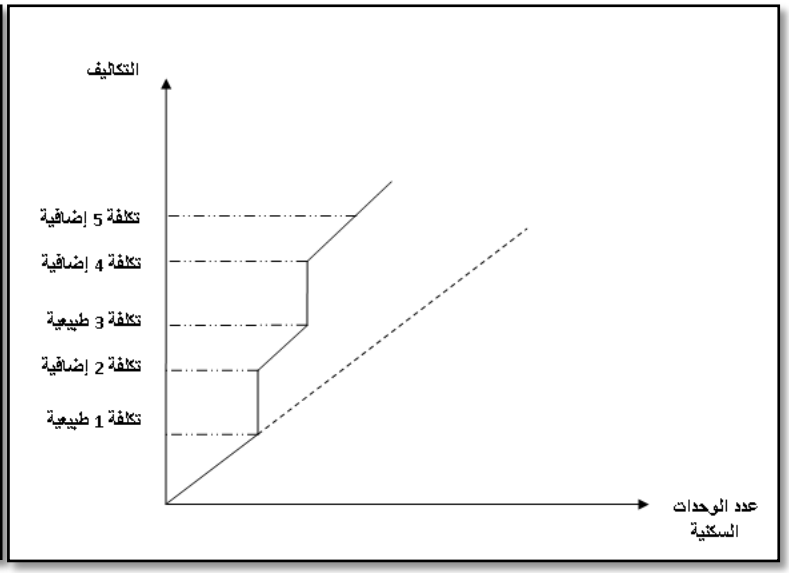

المحددات الانتقالية التي تواجه توسع المدن

أنواع المحددات حسب أسبابها

- طوبوغرافية
- طبيعية كالزيادة السكانية الغير متوقعة
- هيكلية (ناتجة عن مورفولوجية المدينة و بيئتها الحضرية) (مراكز المدن التاريخية و غيرها ..)

أنواع المحددات حسب درجة أهميتها

- محددات من الدرجة الأولى (بسيطة) يمكن تجاوزها دون كلف إضافية

[1] نفس المرجع

- محددات مرحلية يمكن تجاوزها بكلفة إضافية
- محددات ممنوعة كالمناطق الأثرية

أهمية نظرية المحددات

- تساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بتوسيع المدينة مستقبلا
- حلقة وصل بين العمراني و الاقتصادي الممول للمشاريع
- تساعد على المقارنة بين الاحتمالات المطروحة

مراحل تحديد التوسع الحضري باستخدام نظرية المحددات

- تحديد حدود المنطقة المتدخل عليها (مدينة ، مقاطعة إدارية .....)
- تحديد العناصر المؤثرة على نمو المدينة لنظام جزئي في نظام حضري ديناميكي
- دراسة إمكانيات التوسع المختلفة
- تحليل الهيكلة العامة للمدينة و بيئتها و تحديد مختلف المحددات الممنوعة
- دراسة المعطيات الطبيعية
- دراسة تحليلية للتربة لمعرفة المناطق التي لا تحتاج إلى استثمارات إضافية
- تقدير عدد السكان
- تقدير الاحتياجات و التكاليف
- ينظم جدول باتجاهات النمو و المساحة المخصصة للتوسع العمراني و تكاليفها المختلفة